

وزير الدولة للشؤون الخارجية في افتتاح مؤتمر حوار الأديان الـ 13:

الحصار الجائر المفروض على قطر انتهاك صارخ لحقوق الإنسان

قال سعادة سلطان بن سعد المريخي وزير الدولة للشؤون الخارجية: إن الحصار الجائر الذي فرضته بعض الدول على دولة قطر يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، ليس فقط المنصوص عليها في القوانين الوطنية والمواثيق الإقليمية والدولية، وإنما كذلك انتهاكاً للمبادئ والقيم الدينية الثابتة التي دعت لترسيخها كل الأديان والشرائع السماوية. جاء ذلك خلال الكلمة الافتتاحية لسعادة وزير الدولة للشؤون الخارجية للمؤتمر الثالث عشر لحوار الأديان الذي انطلقت فعاليته أمس الثلاثاء بفندق شيراتون الدوحة، بمشاركة 500 مشارك من فقهاء وعلماء وأكاديميين متخصصين في مجال حوار الأديان.



المريخي متحدثاً للمنتدى

تأتي على رأس أولويات دولة قطر ورؤيتها الوطنية 2030، بما تتضمنه منظومتها التشريعية بخصوصها الموجبة لحماية هذه الحقوق وما تعمل عليه المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتدعيم تلك الحماية وجعلها واقعاً عملياً ملموساً. وتابع: «أشير هنا إلى حرص الدولة تحت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، على تحقيق التنمية الشاملة التي تتناول بشكل أساسي حقوق الإنسان لكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

والغضائل والمحافظة على كرامة الإنسان من أجل عالم يسوده الأمن والسلام والاستقرار لخير الإنسانية جمعاء، بما يفرض على المجتمع الدولي ضرورة حل الخلافات بالطرق السلمية والتصدي لظواهر مرفوضة من بينها الكراهية والتعصب الديني والعنصرية من خلال التوعية وترسيخ قيم التسامح والوسطية وتجديد الخطاب الديني المعتدل مع إيلاء الاهتمام الواجب والمتوازن بمختلف حقوق الإنسان. وأكد سعادة وزير الدولة للشؤون الخارجية على أن حماية وتعزيز حقوق الإنسان

والمبادئ الإنسانية في كافة الشرائع والأديان، وبين حقوق الإنسان باعتبارها مبادئ سامية، يجب أن تحكم حياتنا ومجتمعنا، الأمر الذي يتطلب تعزيز الجهود العالمية والإقليمية والمحلية بشأن تطبيق هذه القيم والمبادئ والربط بينها وبين المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وبخاصة الشرعية الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان المتمثلة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عنها عام 1948، والعهد الدولي لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية الصادر عام 1966».

الدوحة - إسماعيل طلي
تصوير: أبو بكر

قال سعادته إن الدورة الثالثة عشرة لحوار الأديان، تتناول موضوعاً ملحا «الأديان وحقوق الإنسان» وهو ما يجسد هذا المؤتمر أهمية كبرى في الوقت الراهن، في ظل الظروف التي يشهدها العالم والتي زادت فيها حدة الانقسامات نتيجة مظاهر التوتر والنزاعات وعدم الاستقرار في مناطق عديدة من العالم. وتابع: «علنا جميعاً لسنا بحاجة للتأكيد على الارتباط الوثيق بين القيم والتعاليم

الدول على دولة قطر، وهو يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، ليس فقط المنصوص عليها في القوانين الوطنية والمواثيق الإقليمية والدولية، بل انتهاكاً للمبادئ والقيم الدينية الثابتة التي دعت لترسيخها كل الأديان والشرائع السماوية». وأضاف أنه في هذا الصدد، بات لزاماً علينا جميعاً تترسي الجهود لمواجهة التحديات التي تقف عائقاً أمام تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتصدي لكافة أشكال انتهاكات تلك الحقوق.



كبار الحضور



جانب من الحضور

الأسقف شفيلى:

سنحاكم على تضامننا مع الإنسان مستقبلاً



الحاخام متحدثاً مع الأسقف مالخاس سونغولا شفيلى

ان يتفادى وجهه لأن الله خلق آدم على صورته». وهذا أيضاً يعني بأن الإنسان يجب أن يرى وجود الله في كل كائن بشري. وتساءل: هل يمكن أن يكون هناك سلام دون سلام عالمي، وهل يمكن أن تكون هناك حقوق إنسان دون أن تكون هناك حقوق جماعية شاملة؟ مجيباً أن هذا الأمر يتطلب مئات الأعمار وحصل هذا فقط بعد الحروب العالمية الأولى والثانية، وبدأ المسيحيون يعون فعلاً أنه لا يمكن أن تكون هناك شمولية للسلام.

قبل الإعلان العالمي عن حقوق الإنسان في 1942، حيث كان هناك مفهومان سائدان أحدهما كان مفهوم صورة الله والأخر سلام الله، مشيراً إلى أن الله خلق الإنسان على صورة الله دون سائر المخلوقات الأخرى. وتابع، كما جاء في الحديث الشريف عن أبي هريرة فإن الله خلق آدم على صورته، وكل هذه الأمثلة تشير إلى العلاقة الخاصة ما بين الله والخلق. وأيضاً قال الرسول الكريم، فيما معناه: «عندما يتعارض أحدهم مع أخيه عليه

قال الأسقف، سنحاكم في المستقبل، مطران وأسقف تيليبيسي وأستاذ في علم اللاهوت المقارن في جامعة إيلينا الحكومية في جوريا، إن المسيحيين والمسلمين قاموا بحماية حقوق الإنسان وحقان الوقت أن نظهر تضامناً أكبر مع بعضنا البعض، ليس فقط مع دياناتنا ولكن مع الجميع. ودعا الأسقف شفيلى لتضامن الأديان فيما بينها، مشيراً إلى أن ذلك التضامن سيكون فعالاً أكثر عندما يحمي المسلمون حقوق المسيحيين ويحمي المسيحيون حقوق المسلمين واليهود أيضاً، وحقان الوقت لتضامننا مع بعضنا. هذا ما نريده.

وتابع الأسقف، «سنحاكم في المستقبل، ولكن ليس على أساس التكنولوجيا أو الفلسفة، وإنما على كيف أظهرنا تضامناً وتعاطفاً مع أختنا الإنسان الذي انتهكت حقوقه وانتهكت كرامته وحريته... هذه هي رسالتنا كديانات سماوية، علينا أن نحتمي حقوق الإنسان لكل الديانات». وبين الأسقف في كلمته بالمؤتمر، إن التقاليد الإبراهيمية أرست فهماً للطبيعة المقدسة للإنسانية والأديان



عبد الفتاح مورو

الأديان، ولذلك فإن الدين يحرم على الإنسان أن يهين أخاه الإنسان، ويطلب باحترام حقوقه ويلا يذله أو يعتدي عليه، لأنه كائن رقيق وسام قد كرمه الله تعالى. وأوضح أن كافة المذنبين في العالم يفتنون صفاً واحداً ضد كل من يحاول الفرقة والاعداء على الآخرين، فالأديان متحدة حول قيمة الإنسان، مطالباً بصيانة حقوق الإنسان ورعاية الأفرار وفي كافة المعتقدات والقوانين.

عبد الفتاح مورو:

العالم أمام واقع مرير

قال سعادة عبد الفتاح مورو، النائب الأول لرئيس مجلس النواب التونسي، إن حقوق الإنسان من أهم القضايا التي تشغل الإنسانية والعالم بصورة كبيرة، منوهاً بأن العالم أمام واقع مرير، حيث تنتهك فيه حقوق الإنسان بشكل مرير. وأضاف في مداخلة بالجلسة الافتتاحية لمؤتمر الدوحة الثالث عشر لحوار الأديان صباح أمس، أن منظومات تلوثت في عالمنا الحالي، مطالباً العالم بدعم تلك القيم الحقوقية من أجل صيانة كرامة الإنسان في مختلف مناطق العالم، وأوضح أن الأديان حرمت الإنسان لأنه جوهر الإيمان والدين، وقال إن القرن العشرين والحادي والعشرين قد صان حقوق الإنسان، ولذلك يجب احترام المعاهدات والقوانين الدولية، مشيراً إلى أن أصحاب الديانات يجب أن يدروا أن الدين يبدأ بإصلاح الحياة، وإصلاح الإنسان، وكل ما يتعلق به. وأكد مورو أن الأديان تترعى حقوق الإنسان، وهي كانت ولا زالت قيمة ثابتة، كما أنها تحقق شخصية الإنسان من جانب آخر، فالقيمة الإنسانية بشكل عام بدأت مع

إبراهيم النعيمي:

يا علماء الدين.. اسعوا إلى رد الإنسانية الضائعة إلى رُشدّها



إبراهيم النعيمي

المؤسسات المدنية، فيلنقى كل من التوعية والإيمان، مع التشريعات والقوانين، في قلوب وعقول، تدرك أن الاستقرار والسلام بمفهومه الإنساني الشامل للعالم كله، لن يتحقق إلا بتحقيق السلام الإنساني الشخصي لكل إنسان، من خلال المحافظة على حقوقه وصيانتها. وأوضح أن انعقاد مؤتمر الدوحة الثالث عشر لحوار الأديان: يقصد من خلال انعقاده واجتماع علماء الدين وأهل الخبرة والاختصاص فيه: بيان تلك العلاقة الوشيجة، بين الأديان وحقوق الإنسان، الذي هو المحور الأساس في الكون، والذي من أجله شرعت القوانين الإنسانية كلها، ونوه بان المؤتمر يتطلع من المشاركين فيه الإحاطة دينياً وقانونياً بما جاء من تشريعات لحفظ وصيانة تلك الحقوق، وكيفية التصدي الجاد، والمواجهة الحقيقية المسؤولة، لكافة مظاهر الانتهاكات التي قد تكون حاثلاً بين الإنسان وبين حقوقه.

وختم مخاطباً الحاضرين: «فيا علماء الدين، وعقلاء الأمم وحكامها عليكم أن تسعوا - بكل ما أوتيتم من جهد، وما حملتم من مسؤولية- إلى رد الإنسانية الضائعة في زماننا هذا إلى رُشدّها: لتتحفظوا للإنسان - كل إنسان - كرامته وحقه في الحياة، ولن يكون ذلك كذلك: إلا بالفهم الصحيح للدين، بإنهاء فضاء رُخسٍ للمحبة والسلام، وليس دعوة إلى الكراهية والحروب.

وقال الدكتور إبراهيم النعيمي، رئيس مجلس إدارة مركز الدوحة لحوار الأديان في كلمته: «إن مؤتمر هذا، الذي هو المؤتمر الثالث عشر، قد جاء بعد خبرة طويلة، ومؤتمرات عديدة سبقته، كانت فرصة عظيمة للقاء كوكبية من علماء الأديان السماوية، والأكاديميين، ورؤساء مراكز حوار الأديان من مختلف أنحاء العالم، والمهتمين بقضية الحوار بين الأديان على وجه الخصوص، وبين الثقافات والحضارات المختلفة بصفة عامة.

وأضاف: «لا يساورني شك، أن ما أنجزته تلك اللقاءات خلال السنوات الماضية، قد جاء من منطلق تحمل المسؤولية، والدور الملحق على عاتقنا جميعاً، فقلما نجد اجتماع العقول المستنيرة، وتلاقح الأفكار المختلفة، وتوحد القلوب الطيبة على هدف واحد، وأن اختلفت الرؤى، وتباينت الاتجاهات والتصورات، كل ذلك لخدمة الإنسان الذي أجله الله وقدره ورفع شأنه بين مخلوقاته».

ونوه بان «الهدف لمثل هذه اللقاءات كان ولا يزال، يتمثل في السعي إلى الوصول إلى أرضية مشتركة تجمعنا على أساس من القيم الدينية الثابتة في الأديان السماوية: في محاولة لإيجاد حلول لمواجهة التحديات، التي تحول دون العيش المشترك، والتعايش السلمي، في عالم بات يموج باضطرابات شتى، بداية من الضلال الفكري، والتطرف الديني، ونهاية بالإرهاب وما عانى ويعانيه العالم من آثاره وويلاته».

وتابع قائلاً: لا شك أنه لا يخفى علينا جميعاً أن قضية حقوق الإنسان، خاصة في هذه الآونة، تعد من أهم القضايا، الدينية والإنسانية الأكثر إلحاحاً، ليس فقط لتعزيز تلك الحقوق، والتأكيد عليها وعلى صيانتها؛ وإنما كذلك لمواجهة الانتهاكات السافرة، التي تتعرض لها هذه الحقوق، والتي من المفترض أن تكون من بداهيات الأمور. فهي من أهم الأصول الثابتة في جميع الأديان السماوية، التي خلقها الله عز وجل للإنسان، منذ أن قدر خلقه، ونزوله من عالم السماء إلى هذه الأرض، وسأوى فيها بين جميع الخلق من البشر، فمنحهم حق الحياة، وحق الكرامة، وحق الحرية.

واستطرد: «لقد بات واضحاً للعالم، أن التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، قضية كبرى، لا تقوم بتشريعات دولية فحسب، ولا بنصوص ومواظ دينية فقط، وإنما تحتاج إلى عمل جاد، تتضافر فيه كل تلك الجهود، وتشاركها في تلك المسؤولية، القيادات الدينية،



خلال الافتتاح

حقوق الإنسان، التي سيناقشها هذا المؤتمر من منظور ديني، بما لها من أبعاد محلية وإقليمية ودولية، وتستمد أهميتها من تحدي التعايش في سلام وأمن، فإن الحوار بين الأديان بات أداة رئيسية لمواجهة هذا التحدي، ومن هذا المنطلق فإننا نتطلع إلى ضرورة دراسة الكيفية المثلى لمتابعة تنفيذ التوصيات التي ستصدر عن هذا المؤتمر، والتي نأملها الحوار الحر البناء، القائم على الاحترام المتبادل والعيش المشترك بوثاق وتجانس مهما اختلفت الأديان والثقافات والأعراق. وتابع: «وإن ندرك أهمية قضية

لا يوجد دين يدعو إلى الإرهاب، وأن الأديان كلها تدعو إلى القيم النبيلة والتسامح والحوار البناء لصالح المجتمع البشري». وخلص مساعدة الوزير سلطان بن سعد المريخي، إلى القول إن المؤتمر يأتي استكمالاً لمسيرة بدأتها في مؤتمراتكم السابقة التي تمثلت الملتقى الفكري والتشاورى بين المفكرين وممثلي الأديان من مختلف أنحاء العالم، والتي نأملها الحوار الحر البناء، القائم على الاحترام المتبادل والعيش المشترك بوثاق وتجانس مهما اختلفت الأديان والثقافات والأعراق. وتابع: «وإن ندرك أهمية قضية



من حضور المؤتمر

حجب جائزة الدوحة لحوار الأديان هذا العام

الحاخام فيرستون:

تفسير مواد بالديانات بطرق شريرة للتحريض على الكراهية



الحاخام الدكتور ريفن فيرستون

الأجبال، لافتاً إلى أن هناك مواد بالديانات السماوية يتم تفسيرها بطرق شريرة للتحريض على الكراهية. ونوه د. فيرستون بتعرض أصحاب الديانات السماوية من المسلمين والمسيحيين واليهود للعنصرية بسبب دينهم في أماكن مختلفة، مشيداً على انتفاحه كمواطن أمريكي على نقد سياسة بلاده التي تشهد تمجيداً ضد المسلمين والمولوثين، وأيضاً ضد إسرائيل وتعايطها مع المسلمين والمسيحيين ورفضها للاجئين الأفارقة. وشدد على ضرورة معاملة جميع البشر باحترام حتى وقت الخلاف، ولا بد من تبادل الآراء ووجهات النظر لتحقيق مزيد من التفاهم والاحترام المتبادل.

حجب الجائزة لهذا العام؛ وذلك ليس بسبب مستوى الأعمال المقدمة التي كانت مرموقة وعالية الجودة، ولكن لم يكن من بين المتقدمين من دمج دمجاً واضحاً بينا بين نشاط حوار الأديان وحقوق الإنسان، مما انحرف عن هدف الجائزة لهذا العام، وهو ما دعا أعضاء لجنة الجائزة إلى اتخاذ قرارهم بحجب الجائزة.

خدمة للبشرية. وبرر القرار بقوله: «في هذا العام تم الإعلان عن جائزة الدوحة لحوار الأديان في مجال (الأديان وحقوق الإنسان)، وتقدم العديد من الأفراد والمؤسسات للجائزة، وبعد عرض ملفات المتقدمين على لجنة الجائزة المكونة من علماء دين وأكاديميين يمثلون الأديان السماوية الثلاثة حول العالم، اتفق الأعضاء على

أعلن الدكتور إبراهيم النعيمي، رئيس مجلس إدارة مركز الدوحة لحوار الأديان، أنه خلافاً للعوام الماضية، فإن مؤتمر هذا العام قرر حجب جائزة الدوحة لحوار الأديان التي تقدم سنوياً لعدد من الشخصيات والمؤسسات حول العالم ممن أسهم ويساهم بصفة مستمرة في دعم أنشطة حوار الأديان كل في مجاله الدقيق



كنار الحضور



عبد الفتاح مورو

عبد الفتاح مورو النائب الأول لرئيس مجلس النواب التونسي لـ «العرب»:

الحصار تسبب في انتهاك حقوق بلد لم يعتد على غيره

قال عبد الفتاح مورو -النائب الأول لرئيس مجلس النواب التونسي- في حوار مع «العرب» إن عقد المؤتمر الدولي لحوار الأديان بدولة قطر في ظل الحصار المفروض عليها، يعكس تمسكها بالحوار وبسط يدها لحل الأزمة بالدعوة إلى التعقل، لافتاً إلى أن استمرار قطر في الدعوة إلى الحوار رغم عدم جدية دول الحصار، يعكس أن معاني الحوار متأصلة في دولة قطر، موازاة مع رغبتها في إشعار العالم بأن حقوق الإنسان مداسة حتى من الأخ على أخيه، وتطالب بالالتزام بالقيم والمواثيق الدولية، معتبراً أن الأزمة لم تتلف من قضية لها اعتبار، بل من سوء تفاهم يمكن تجاوزه.

مسار الثورة التونسية

أكد عبد الفتاح مورو أن الثورة التونسية على درب الإنجازات، اليوم لم تعد ثورة، بل أصبحت تغييراً وأجارات ومؤسسات، ونحن بصدد استكمال تلك الإنجازات. وعن الوضع الاقتصادي قال: وضعنا الاقتصادي لائق، ولنا وحدنا في ذلك؛ فالأزمة تآزلت دول أوروبا ودولاً عديدة والجزائر تقدمت بطلب لصندوق النقد الدولي لاستعادة الأول لمرّة في تاريخها، وليبيا تواجه وضعاً اقتصادياً شبه مخيف ومطمح، ولدينا 620 ألف تونسي كانوا يعملون في ليبيا عادوا إلى تونس؛ فحين تتأثر بالوضع من حولنا، ومن يقول إن الوضع الاقتصادي كارثي ليس حقيقياً، بل هو وضع مقلق مزعج؛ لأن المال يجوب البلاد بين الجنوب، ولكنه لا يدخل من جيب الدولة، بل عبر التهريب، وهذه أزمة في تونس.

والاحترام، ولا يمكن أن نطلب منها أكثر من ذلك، غير أن تترك أن لها في تونس أصدقاء يحيونها ويقفرون جهودها، ويسعون دوماً إلى عزتها ورفعتها.

فقط بدهم فضيل سياسي معين، ما رأيكم؟

هذا تجسير للخوصصة الداخلية بعناتين خارجية، التوظيف هذه العناوين لضرب خصم داخلي في تونس، والناس كلهم يعلمون أن هذا التجبير لمناهضة طرف إسلامي ليس مرغوباً في أن يكون على الساحة السياسية التونسية، والمقصود هنا هو حركة النهضة طبعاً، لأن الذين يسبون قطر لا يقصدون قطر في حد ذاتها، ويعلمون أن ليس لها علاقة بأي شيء في تونس، ولكنهم يرفعون شعاراتهم ليبلووا حركة النهضة في تونس، للقول إنها عملية لطرف أجنبي، رغم علمهم أن لا دليل على ذلك أبداً.

هل تفكر «النهضة» في الترشح للانتخابات الرئاسية بعد أن أعلنت حركة نداء تونس فض الشراكة مع حركة النهضة؟ نحن لم نفكر بعد في الانتخابات الرئاسية، وها نحن حالياً هو الانتخابات البلدية، ونعد أنفسنا لها.

انتقادات وجهت لـ «النهضة» لترشيحها يهودياً في الانتخابات البلدية، ما تعليقكم؟ هو تونسي، فمنذ متى كان لدينا مشكلة مع اليهود؟ وخلافنا مع اليهود ليس عقدياً دينياً، بل سياسياً بسبب قضية فلسطين، والقانون التونسي يعتبره مواطناً تونسياً.

وهذا ليس جديداً عند المسلمين وغير المسلمين، وهذا يرجع إلى أن هؤلاء الناس لا يقدرّون المبادئ حق قدرها، ولا يحترمونها التزاماتهم، ويبدو أن المصالح الشخصية تغطي الحق وكلمة الحق وتجعلهم يغمضون أعينهم عن الحق. المتدينون أبعد من يتحرك في مثل هذه القضايا؛ فهم لم يتحركوا قبل خمسين سنة حينما ديست حقوق المواطنين السود في جنوب إفريقيا، ولم يشعروا بمسؤوليتهم؛ الضعف في الإدراك لديهم، ولأنهم يقصرون التدين على ممارسة عبادات وشعائر، ولا ترتقي إلى قيم، ولو أصبح التدين فيما يفرض عليهم التحرك، ويفرض عليهم الانتساب إلى تلك القيم أن يتحركوا للدفاع عنها.

لمصلحة من هذه الأزمات التي تنذر العالم الإسلامي والعربي؟
لمصلحة أعداء الأمة، من يتنفع بالفارقة غير الذي يريد أن يهينها ويضعفها ويستغلنا ويفتد بنا ويستعمل بعضنا ضد البعض الآخر؟

أي حل سياسي للأزمة الخليجية؟
أقول لإخواني في الخليج، والسعودية على رأسهم: أنتم أقل من أن تعملوا على إطالة خلاف يمكن أن يُحل بالحوار. ولمصلحة من؟ الأزمة ليست في مصلحة أي دولة خليجية، بل لمصلحة طرف أجنبي يستغل هذا الصراع ليقبض من هذا ومن هذا، ويوهم كل طرف أنه يدعمه ويقف معه.

هل حاولت رأب الصدع؟
أنا أقول هذا الكلام وأعلمته، لكنني لا أستطيع أن أقوله لأطراف الأزمة الخليجية إن لم تدعني، ولو دعوني، لكنني أحتد خدامهم، وسأخدم هؤلاء وهؤلاء لأجل المصلحة العامة التي أنا متخضر من فقدانها وضياها.

كيف تقيّمون العلاقات السياسية بين قطر وتونس؟
قطر من الدول القليلة التي وقفت معنا في محنتنا، ومدت يد المساعدة إلينا، وأودعنا أموالاً بلا فائض، وأجّلت المطالبة بسداد ديونها حين حل موعدنا، وهذا نكدره ونحترمه غاية.



مورو يتحدث لـ «العرب»

في انتهاكات لحقوق الإنسان وحصار بري وجوي وبحري مجرد سوء تفاهم؟

هو اختلاف في وجهات النظر، يمكن أن نُحل بتقريب المواقف، والتناصح، والتوسط؛ لأنني لا أتصور أن طرفاً سيعلم أنه انتصر على طرف ثانٍ، ليس هناك انتصار في ما يحدث، والعودة إلى الحق فضيلة.

لكن قطر تعلن مراراً استعدادها للحوار، مقابل تجاهل تام من دول الحصار، فكيف يمكن التوصل إلى حل لهذه الأزمة؟
الإصرار على موقف الحوار بغلب رفض الحوار، ويغلبه بكل الطرق، والحسم سيكون لمن يتمسك بالحوار، ومن لا يعتدي على غيره، ومن لم يشتم غيره، ومن لا يفعل؛ لأن بعض الإساءات تولد جروحاً ستبقى أماداً طويلة عالقة في النفوس، وإن لم نحلها عن طريق الحوار ستبقى قائمة، وتؤدي إلى شتان وعداوة مستمرين.

أين دور علماء الدين من هذه الأزمة؟ وكيف لعقل أن يدعم رجال دين حصاراً على شعب مسلم بحجة خلافات سياسية؟
يضحك) ليس كل من ينتمي إلى ميديا يحافظ عليه ويحترمه، هناك ناس يدوسون المبادئ التي يعلنونها.

أين دور علماء الدين من هذه الأزمة؟ وكيف لعقل أن يدعم رجال دين حصاراً على شعب مسلم بحجة خلافات سياسية؟
يضحك) ليس كل من ينتمي إلى ميديا يحافظ عليه ويحترمه، هناك ناس يدوسون المبادئ التي يعلنونها.

هل تعتير ما يحدث من أزمة تسببت





تناولت جلسة المجموعة الأولى من مؤتمر الدوحة الثالث عشر لحوار الأديان، حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية. وترأس الجلسة الدكتور محمد حسن سعدي، من دولة المغرب. وتحدث خلال الجلسة الشيخ محمد أحمد محمد حسين من فلسطين، والدكتور جيمي روسيل غرانادوس من إسبانيا، والسيد بيريك أرين من كازاخستان، والدكتورة راكيل أوكيليس من الولايات المتحدة الأمريكية، والدكتور بيترو فيريني من إيطاليا، والدكتور بدران مسعود بن لحسن من الجزائر، والدكتور أليساندرو فيراري من إيطاليا.

خلال جلسة المجموعة الأولى
من المؤتمر.. متحدثون:

حرية المعتقدات تكفلها الشرائع السماوية ويجب ألا تُمس

«مؤتمر حوار الأديان بالدوحة رابع، وأشرف بالمشاركة فيه». وأضافت أن مفهوم حقوق الإنسان يجب أن يكون مترسخاً في القيم التي يمارسها كل إنسان، والتي تكفلها كل دولة، ليكون جزءاً من حياة كل شخص، بما ضمن حرية المعتقد لكل إنسان. وأوضحت أن كل الديانات ملتزمة بتحقيق الكرامة الإنسانية، ويجب أن يستمر الأمر من خلال تحقيق هذه القيم والدفاع عنها. وأشارت إلى أن الناس باتوا أكثر أماناً في هذه الحقبة من تاريخ الإنسان، بالمقارنة مع نظيراتها، وإن هذا الأمر لا بد أن يقرن بحرية المعتقد بما يقضي على ظاهرة العنف القائمة على اختلاف المعتقد الديني. وطالب الدكتور بترو فيريني بضرورة أن تمنح الدولة حرية المعتقد لكل من يعيش على أرضها، بحيث تدافع عن هذا الحق لكل إنسان، بما تضمنه نيب العنف القائم على اختلاف المعتقد.

التسامح وقبول معتقد الغير هو الأساس الراسخ في التعامل بين البشر. وقال الدكتور جيمي روسيل غرانادوس: من المهم للسياسيين والدينيين أن يتعاونوا لما يكفل ضمان حقوق الإنسان، وممارسة حرية العبادة، مشدداً على أن ما تخرج به توصيات الاجتماعات لا بد أن يكون له حيز من التنفيذ. وطالب غرانادوس بضرورة وضع تشريعات بين الدول وأصحاب الديانات المختلفة، تشكل رابطاً يضمن حقوق كافة البشر في المعتقد، ويقر الحق الأساسي لحقوق الإنسان. من جانبه أوضح السيد بيريك أرين، أن العنف يمارس ضد طوائف بعينها، نظراً لمعتقدهم الديني، وهو توجه يجب التصدي له من قبل كافة الدول في إطار من التعاون، مشيراً إلى أن ترسيخ المعتقد الديني بما فيه من تسامح لدى كافة البشر، يمكن أن يكون أداة في تحقيق السلام ونيل العنف. وأعربت الدكتورة راكيل أوكيليس عن سعادتها بالمشاركة في المؤتمر، وقالت:

ممارسة الشعائر، والقرآن أكد على هذا الهدى، والسنة النبوية أيضاً أكدت على حرية المعتقد». وأضاف: «تأتي أهمية المعتقدات الدينية في فتح آفاق للحوار، تأتي بنتائج إيجابية إن أخذ بها المسؤولون في مختلف الدول، فلا بد أن يقود هذا الحوار لخدمة الإنسان، وأن يؤدي لحرية

عرض الحقائق، والقرآن أكد على هذا الهدى، والسنة النبوية أيضاً أكدت على حرية المعتقد». وأضاف: «تأتي أهمية المعتقدات الدينية في فتح آفاق للحوار، تأتي بنتائج إيجابية إن أخذ بها المسؤولون في مختلف الدول، فلا بد أن يقود هذا الحوار لخدمة الإنسان، وأن يؤدي لحرية

الدوحة - حامد سليمان ومحمد الفكي
تصوير: أبو بكر

وقال الشيخ محمد أحمد محمد حسين: «كافة الشرائع السماوية أقرت حق الإنسان في الاعتقاد، والإسلام لم يجبر أي إنسان على تغيير معتقده، وإنما



ناقشت الجلسة العامة الأولى لمؤتمر الدوحة الثالث عشر لحوار الأديان محور حقوق الإنسان في الأديان من حيث الرؤية والمفهوم. ترأس الجلسة الدكتور حسن عبد الرحيم السيد، والمتحدثون فيها هم الدكتور إيفو جوسيو فينتش من كرواتيا، والدكتور علي محيي الدين القره داغي من قطر، والدكتورة مريم آيت أحمد من المغرب، والحاخام روبرت كابلين من الولايات المتحدة الأمريكية، والسفير سري رازالي إسماعيل من ماليزيا، والدكتور جمال بدوي من كندا، وركز المتحدثون في الجلسة على قضايا حرية وممارسة الفكر والاعتقاد والتعبير وحقوق الإنسان وكرامته، ودور القيادات الدينية في الحوار، وإرساء دعائم السلام، وأهمية الوفاء وضمن حقوق الإنسان.

حقوق الإنسان في الأديان رؤية ومفهوم

القره داغي: الإنسان أصبح مهدداً في كيانه ووجوده وحقوقه

البشر تقوم على أن الكرامة حق إنساني وقيمة أساسية، يريدها الجميع أن تكون حقاً بشرياً سياسياً وروحانياً معاً، وحذر من أن انتهاك الكرامة الإنسانية يعزّي العنف والتطرف والكرامة، ويقوض القيمة الذاتية للأخر. وراى السفير سري رازالي إسماعيل، رئيس لجنة حقوق الإنسان الماليزية، ضرورة تعزيز الشنوع وإرساء التوازن في المجتمعات بين كل أتباع الديانات، وإتاحة حرية الرأي والتعبير، وأن يكون الدين مدافعاً قوياً عن حقوق الإنسان مع حكومات وحكومات تعززها كذلك وتحميها بعيداً عن أي تميز عنصري وإقصاء. كما تحدث الدكتور جمال بدوي عن حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر، وأكد على كرامة الإنسان، ودعا إلى الانفتاح بين الأديان، وإلى مراعاة القيم المشتركة والمقبولة بين جميع البشر، واحترام خصوصيات كل دين، وحقوق الاقليات الإثنية والدينية والعرقية.



الأهداف دون تحيز فئوي، سياسي أو حضاري، وطرحته الكثير من الأسئلة عن البعد الديني في ثقافة السلم الإنساني والعيش الكريم للمجتمعات، وأكدت أن الكرامة الإنسانية لا تنجز، وأن القيم الدينية ثابتة

الإنسان، وقالت إن الحرية الدينية مرتبطة بالمسؤولية، وأنه لا بد من مواجهة الدمار الذي يلحق بالمجتمعات، وتعزيز مبادئ السلم والتسامح والوفاء بالالتزامات، والقيام بممارسات فعلية وواقعية لتحقيق هذه

وحتى الكائنات الأخرى ومنها الحيوان، مشيراً إلى أن ما ورد في القرآن الكريم بهذا الخصوص، ليس مجرد آيات تنلّي بل دستور نظم المصطفى صلى الله عليه وسلم في بداية عصره والمتمثل في «وثيقة المدينة»، والتي تتضمن 27 بنداً تتعلق بحقوق غير المسلمين في المدينة، ليكون بذلك أمة العقيدة والمواطنة في دستور يعطي لأول مرة غير المسلمين حقوقهم.

وتحدث الدكتور علي القره داغي عن حقوق الإنسان في ضوء القرآن والسنة، ونوه بأن مثل هذه المؤتمرات تعد قوة دافعة لتحقيق السلام العادل ورفع الظلم عن البشرية، في وقت أصبح فيه الإنسان مهدداً في كيانه ووجوده وحقوقه، كما يحدث الآن في اليمن وفلسطين وسوريا، ولأقلية الروهينجا في ميانمار مثلاً. واستعرض الكثير من مظاهر تعزيم الله تعالى للإنسان، وكيف أن الإسلام قد أعلى الحرية الفكرية والدينية والاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية للإنسان، وضمن حقوق الإنسان

المستحوت عنها في عدة أنحاء من العالم، من قبيل تشريد الناس بسبب الحروب وانتهاك أعراضهم، وهم يستغيثون دون جدوى، داعية جميع الأديان إلى الوحدة للدفاع عن حقوق

المستحوت عنها في عدة أنحاء من العالم، من قبيل تشريد الناس بسبب الحروب وانتهاك أعراضهم، وهم يستغيثون دون جدوى، داعية جميع الأديان إلى الوحدة للدفاع عن حقوق



من الجلسة العامة

تناولت الجلسة العامة الثانية، التي ترأسها الأستاذ المحامي مبارك سعدون المطوع من الكويت، وكان مقرها الدكتوراة عمارة الناصر من الجزائر، موقف الأديان من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان، بين النظرية والتطبيق، وتحدث في الجلسة، الدكتور محمد الهباش من فلسطين، والدكتور بوبي جين روبرتس من الولايات المتحدة، والدكتور عائشة يوسف الصفاي من قطر، والحاجم روهن فيرستون من الولايات المتحدة، والسيد برهان أوروغلو من تركيا، والدكتوراة اليزابيتا كيتانوفيتش من بلجيكا.

في الجلسة العامة الثانية

انتهاك حرمة المقدسات في القدس

الحدود... بصريح النص القرآني والحديث النبوي الشريف، لكنه أرفد ذلك بتوضيحات وتوجيهات تؤطر تلك الأحكام وتمنع الناس من سوء استخدامها في غير معناها، أو التطرف في تطبيقها والمغالاة في حكم الناس بها بما يجرهم من حقوقهم الفكرية والجسدية، وقد تمثلت تلك الأطر الإنسانية بما يسعى «الوصايا» فيها هو رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو في حال الحرب (غزوة مؤتة) يوصي أصحابه: «أوصيكم بقوى الله وبين معكم من المسلمين خيراً، اغزوا باسم الله في سبيل الله من كفر بالله، لا تغلوا ولا تغلوا وتقتلوا وليداً ولا امرأة ولا كبيراً فانياً ولا منعزلاً بصومعة ولا تقربوا نخلاً ولا تقطعوا شجراً ولا تهدموا بناءً»، وعليه فإن هذه المداخلة ستركز على نصوص «الوصايا» (في القرآن، الحديث، الأثر...) والتي تصبغ الطابع الإنساني على الأحكام الشرعية وتُلحَق بها الحقوق الإنسانية الفكرية والجسدية كمعدل أخلاقي يسارها.

وأضاف: «هذا ويعتبر انتهاك حرمة المقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس والاعتداء على أماكن العبادة فيها وانتهاك قواعد الحماية القانونية والقيام بانتهاك حرمة المسجد الأقصى المبارك ومنع المصلين من الوصول إلى الأماكن المقدسة وأداء الصلاة عن طريق وضع الحواجز والبوابات الإلكترونية والكاميرات الذكية فيها، يشكل انتهاكاً صارخاً لحق ممارسة الشعائر الدينية التي كفلتها الشرائع والمواثيق الدولية، وخاصة الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، كما أنها تتناقض مع المادة 53 من بروتوكول جنيف الأول سنة 1977 التي حظرت الأعمال العدائية الموجهة ضد أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب، والاعتداء على الحقوق الثابتة للإنسان». وقال مقرر الجلسة الدكتور عمارة الناصر: «لقد أكمل الإسلام أمر الشريعة بتبيين الأحكام الشرعية (الأوامر والنواهي، الحلال والحرام،

الدوحة - حامد سليمان ومحمد الفكي
تصوير: أبو بكر

وقال الدكتور محمود الهباش: «رغم أن هذا الموضوع تتداخل السياسة فيه بالمسائل الدينية وقوانين حقوق الإنسان، فلا يمكن فصلهم باعتبار واقع الحال في مدينة المحتلة تحتها مقدساتها الدينية الإسلامية والمسيحية، وكذلك حقوق الإنسان فيها، فلا بد من الاعتراف بأن الشأن السياسي يتداخل في شأن الانتهاكات الإسرائيلية مع الشأن الديني والقانوني وقواعد الحماية، ولأن القدس المحتلة تحتضن بين جنباتها المسجد الأقصى المبارك الذي هو قبلة المسلمين الأولى ومسرى نبيهم وداخل في عقيدتهم، وكذلك كنيسة القيامة التي هي أهم المعالم المسيحية في العالم، إلا أننا سنحاول بقدر الإمكان أن نتناول الموضوع من منظور ديني وحقوقى دولي».



الحق في الحياة مقدس

حوار الأديان يرصد الحقوق الفردية والمصلحة العامة

لُغِيَهُم بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ». وفي الجلسة ذاتها أوضح الدكتور خضير عباس السداوي من العراق، أن البحث الموسوم «حق العمل وتأثيره على خفض الفقر في الدول العربية» تضمن المقدمة، وثلاثة مباحث والخاتمة، وقد استعرض البحث الأول الإطار المفاهيمي، وبخاصة، العمل، الفقر، الفقر متعدد الأبعاد وصلة ذلك بمفاهيم النمو، والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. وأضاف: تناول البحث الثاني، العمل في الأديان السماوية الثلاث والقوانين الوضعية، ابتداءً من اهتمام الديانة اليهودية بالعمل، وحض الدين المسيحي عليه، فيما انفر الإسلام برؤية سامية لموضوع العمل، إذ تكررت كلمة «العمل» في القرآن الكريم لـ (306) مرات، وإن كانت بصيغ مختلفة، وبعد 1400 سنة من رسالة الإسلام، تزايد الاهتمام بحق العمل على الصعيد الدولي ابتداءً من دستور منظمة العمل الدولية 1919، وميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ حقوق الإنسان، والأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة 2030، فيما شاع استخدام حق العمل في قوانين الدول العربية كافة، لا سيما في الجزائر، ومصر، والعراق، وقطر والأردن، فيما تطرق البحث الثالث إلى مؤشرات الفقر في التركيبة السكانية في الدول العربية لعام 2015، بالتركيز على إجمالي عدد السكان، ومجموع القوى العاملة ونسبة نمو السكان، ومعدلات البطالة، والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالتعليم وتأثير ذلك على الفقر المتعدد الأبعاد، واختتم البحث بالخاتمة التي تضمنت الاستنتاجات والتوصيات.



من جلسة المجموعة الثانية

القرآن الكريم نفسه في قوله تعالى: «ثُمَّ أَحْسَنَ وَتَقْصِيلاً لِّئَلَّ شَيْءٌ وَهْدَى وَرَحْمَةً

أول كتاب سماوي مدون، يحوي الكثير من الأحكام والتشريعات المرتبطة أساساً بنواحي الحياة المختلفة، وهذا ما أكده

الإنسان عبر التاريخ، على أن الحق في الحياة يستحق أن يترتب على عرش باقي الحقوق التي يستحقها الإنسان بكونه كائنًا مكرمًا دينيًا، ومخالفًا بالفطرة لباقي الكائنات الحية فوق الأرض، فاستحق بذلك كل إنسان أن يحظى بأول حقوقه وهو الحق في الحياة، والمتأمل في أحكام الشرائع السماوية، التوراة والإنجيل والقرآن، يجد اختلافًا بينا وتنوعاً كبيراً في العقوبات الجزرية لمن يخرق هذا الحق أو يحاول المس به بأي شكل من الأشكال، وتتماثل تلك الأحكام بين الشدة والاعتدال والليونة، والشيء المتفق عليه في الكثير من المواقف، هو أن هذه الأحكام وضعت من أجل ضمان الحياة والكرامة وكل الحقوق للإنسان، وإحقاق الحق ورفع الظلم وتحقيق العدالة، ذاك هو الهدف الأسمى من تنزل التشريعات عامة، والتوراة وهو

تناولت المجموعة الثانية من مؤتمر الدوحة لحوار الأديان، محورين، أولهما الحقوق الفردية والمصلحة العامة، والمحور الثاني هو الحقوق الفردية والمصلحة العامة. وقالت الدكتورة رقية أهجو من المغرب: خاضت البشرية العديد من الصراعات الحياتية، والكثير من النضالات، لتثبت أسسها وأبانت اليوم ناموساً يهتدى به وقانوناً يسير وفقه الجميع دون استثناءات، وتتعدد أوجه تلك النضالات وتنشعب في كل الأحياء، وتتقافذ بين ما هو ديني وإثني وعرقي وسياسي وقانوني وغير ذلك كثير. وأضافت: إلا أن الحق في الحياة قد يزيد عن كل الحقوق في قيمته وقداسته ومعباه الإنسانية عبر التاريخ وتحقيق المعاصر على حد سواء، وتتفق كل الشرائع والأديان والقوانين التي عرفها



مشاركون في مؤتمر الدوحة لحوار الأديان:

دول حصار قطر لم تلتزم بحقوق الإنسان



أكد عدد من المشاركين في مؤتمر الدوحة الثالث عشر لحوار الأديان، على أهمية تفعيل لغة الحوار والالتزام بالحث على الرحمة والتسامح. وأكد مشاركون على أن دول حصار قطر انتهكت حقوق الإنسان، وليس فقط في ما يتعلق بمواطني قطر، ولكن مواطني هذه الدول أنفسهم، داعين الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات صارمة تجاه هذه التصرفات، وغيرها مما يحدث في المنطقة من انتهاك لحقوق الإنسان، على أساس الدين أو وجهة النظر السياسية.



أحمد الكاروري: نحتاج إلى جهد مؤسسي ومزيد من التواصل



أحمد الكاروري

قال الدكتور أحمد عبد الجليل الكاروري وزير الدولة بوزارة الإرشاد السوداني، إن غالب الجهود في حقل الحوار فردية ولا تستمر طويلاً، لذلك نحتاج إلى مثل هذا الجهد المؤسسي والتواصل العالمي، مشيراً إلى أن أهمية اللقاء تنبع من كونه يعالج قضية من أعقد القضايا في زماننا المعاصر.

وأضاف أن هناك كثيراً من الحروب في العالم، إذ إن معظم القارات والعديد من الدول بها نزاعات، بما في ذلك عالمنا الإسلامي والعربي، موضحاً أن المؤتمر يعمل في جانب تفكيك العقد مثل الارتهاق إلى التاريخ، وصولاً لحل النزاعات، مؤكداً أن هناك أخطاء دائماً عند التطبيق والممارسات، ومرد هذا إلى الفرق بين الدين والتدين. وقال إن هناك عقداً أيضاً عند النظر لآخر، وهذه ينبغي معالجتها، وكما يقال «من جهل شيئاً عاداه»، والمؤكد أننا إذا لم نعرف الآخر لن نستطيع أن نتعاطى معه، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، وهذا يجعلنا ندعو لمزيد من التواصل مع المسلمين وغير المسلمين، فالجميع لهم حقوق وعليهم واجبات، كما أن هذا التواصل أيضاً يعرفهم بنا، فما عندنا لا يمكن أن يعرف بدون أن نتحدث عنه، ويقول أهل الفقه لا ينسب لساكن قول. وأوضح أن هناك عقدة ارتهاق للقوانين، وهذا لا يعني أن القوانين يمكنها أن تعالج كثيراً من التحديات، ولكن هذا المؤتمر يدعو إلى الاحتكام للقيم، والأديان معظمها قيم، وهذا الجانب أكثر شمولاً.

أحمد بيلو: الأديان تحافظ على حقوق الإنسان وكرامته



أحمد بيلو

قال الدكتور أحمد بيلو دوغرا، أستاذ المحاسبة بجامعة أحمد بيلو بنجيريا، إن موضوع المؤتمر ممتاز؛ فالمسلمون وغيرهم في حاجة إلى مثل هذه اللقاءات التي تناقش قضية الحوار وحقوق الإنسان، وهي محور القضايا التي يواجهها العالم اليوم.

وأوضح بيلو أن الحوار يجب أن ييسر بين أبناء الدين الواحد مع بعضهم البعض، ومع أصحاب الديانات الأخرى من جانب آخر، مؤكداً أن مثل هذه اللقاءات تدرس مواطن الخلاف، ومن ثم تطرح حلولاً للمشكلات التي تواجه عالمنا اليوم مثل الإرهاب والعنف وغيرها. وطلب رجال الدين بترج روح الدين وقيمه الداعية إلى الخير والعمل والمساواة لعامة الناس، مشيراً إلى أن الأديان تحافظ على حقوق الإنسان وكرامته؛ فالإنسان خلقه الله سبحانه وتعالى وكرمه، وهذا التكريم يشمل كل إنسان، المؤمن وغير المؤمن.

د. عائشة المناعي لـ «العرب»:

دول الحصار انتهكت حقوق مواطنيها

الدوحة - حامد سليمان ومحمد الفكي
تصوير: أوبكر



د. عائشة المناعي تتحدث لـ «العرب»

بات مدخلاً لانتهاك حقوق الإنسان، وهو ما حدث مع مواطني دولة قطر ودول الخليج، فالأزمة ليست أزمة قطر ولكن أزمة دول الخليج بصورة عامة. وأكدت على أن الجلسات جاءت متميزة، طرح فيها الكثير من القضايا العامة حول الأديان وحقوق الإنسان، وكانت الافتتاحية جيدة، مشيرة إلى أن مركز الدوحة لحوار الأديان وجه الدعوة للكثير من المختصين من مختلف دول العالم.

بشكل أوضح حيالها، وندعو الأمم المتحدة وكل المؤسسات التي تتشدد بالدفاع عن حقوق الإنسان إلى أن تتخذ مواقف ضد ما يحدث للشعوب العربية والإسلامية. وتابعت المناعي: «كل الأديان سمحت بتعدد الآراء وأن يختلف الإنسان مع أخيه الإنسان، فهو أمر مشروع تماماً، ولكن غير المشروع هو انتهاك أحد حق شخص آخر بناء على هويته، أو توجهه السياسي، أو عقيدته أو رؤيته». وأوضحت أن الاختلاف السياسي

قالت الدكتورة عائشة يوسف المناعي، مدير مركز محمد بن حمد آل ثاني لإسهامات المسلمين في الحضارة بكلية الدراسات الإسلامية جامعة حمد بن خليفة: «المؤتمر الثالث عشر لحوار الأديان يتحدث عن الأديان وحقوق الإنسان، وداخلياً ما يؤكد على أن حقوق الإنسان هامة في كل وقت، وتزداد أهميتها في هذا الوقت في هذه الظروف التي تمر بها المنطقة، وما تمر به دولة قطر في هذه الأزمة التي انتهكت فيها حقوق الشعب القطري، وانتهكت أيضاً حقوق الشعوب المجاورة، ونعني هنا شعوب دول الحصار، خاصة في المسائل الاجتماعية والعلاقات الإنسانية بين شعوب الخليج». وأضافت المناعي لـ «العرب» أن جميع الأديان وجميع المعاهدات، حتى الوضعية، تنص على حقوق الإنسان، ومنها إعلانات الأمم المتحدة، ولكن كيف تعالج الموضوعات التي تتعلق بدول الخليج في هذه الأونة، وتحدث أيضاً في الدول العربية بصورة عامة، من قتل ومساو وتخریب مساجد، فكلها انتهاكات يجب أن تتصرف الأمم المتحدة

مريم أيت أحمد: نحتاج إلى تكاتف الجهود لمنع الاقتتال



مريم أيت أحمد

السياسي، واعتبرت المؤتمر منصة مناسبة لطرح هذه الأسئلة وتبادل الأفكار عن غياب رجال الدين عن هذا الدور المرجو منهم.

قالت الدكتورة مريم أيت أحمد، أستاذة التعليم العالي في حوار الأديان والثقافات، رئيسة مركز إيماء للإبحاث والدراسات المستقبلية ورئيسة جمعية الأخوة المغربية الإندونيسية، إن لقاء اليوم حول حوار الأديان وحقوق الإنسان يأتي في زمن نحن في أمس الحاجة إليه، لأن هناك انتهاكات لكرامة الإنسان، وقد كانت مساهماتي في المؤتمر عن دور القيادات الدينية في إنهاء هذه الانتهاكات في حق كرامة الإنسان، فالأديان كلها تتحدث عن احترام القيم والكرامة، لكن الواقع مختلف، وهناك صمت غير معلن من قبل القيادات والزعامات الدينية على هذه الانتهاكات.

وأوضحت أيت أحمد أن الاقتتال والدماء مغلغلة في العالم الإسلامي والعربي، لذلك نحتاج لتكاتف الجهود وأن تكون هناك مطالب موحدة ومطروحة بلغة واحدة لرفع هذا الظلم لأصحاب القرار



د. يشار شريف: ندعو أصحاب القرار إلى تنفيذ ما جاء في المؤتمر

أكد الدكتور يشار شريف -من اليونان- أن كل من يتحدث في مؤتمر حوار الأديان بالدوحة، يبحث عن تنفيذ ما جاء فيه، وندعو كل ذي ضمير أن ينفذ ما جاء في المؤتمر من توصيات، فلا بد من قوة تنفيذية لما يقال في المؤتمر، وعلى الساسة أن يأخذوا بما جاء فيه، وأشار إلى أن الشريعة الإسلامية تنص على فقه الأولويات، ولا بد أن يقدم الدين وما به من رحمة على السياسة، فإن كان الدين له الأولوية لكان حلاً لكثير من المشكلات.